



تحليل واقع وتحديات الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس السعودية: نحو نموذج تطويري مقترح

د. سعيد بن عالي المالكي

أستاذ التربية الخاصة المشارك

قسم التربية الخاصة, كلية التربية, جامعة الملك سعود

Almalki@ksu.edu.sa

تحليل واقع وتحديات الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة في

المدارس السعودية: نحو نموذج تطويري مقترح

د. سعيد بن عالي المالكي

المُستخلص:

بدأ تقديم الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس السعودية الثانوية قبل عشرة سنوات، تقريباً في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، أظهرت الدراسات أن هذه الخدمات تعاني من ضعف في الفاعلية والتأثير على الحياة المستقبلية للطلاب ذوي الإعاقة. تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية: (١) دراسة التجربة الأمريكية الرائدة في تقديم الخدمات الانتقالية وتحليل العوامل التي ساعدت في نجاحها، (٢) استعراض التطور التاريخي للخدمات الانتقالية في السعودية وتحليل الوضع الحالي، (٣) نقد وتحليل التحديات التي تواجه النموذج الحالي للخدمات الانتقالية في السعودية، (٤) تقديم نموذج مقترح لتحسين هذه الخدمات استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية. استخدم الباحث منهجية بحثية شاملة تتضمن عدة مراحل، بدءاً من تقييم الوضع الراهن للبرامج الانتقالية في المدارس السعودية الثانوية، مع التركيز على الفجوات والتحديات التي تواجهها. ثم تم تحليل النماذج العالمية المتقدمة، مثل التجربة الأمريكية، بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات وتكييفها مع السياق المحلي. كما شملت المنهجية مراجعة موسعة للأدبيات العلمية والتقارير الحكومية ذات الصلة. تم أيضاً استخدام أساليب بحثية ميدانية، مثل الزيارات الميدانية للمؤسسات التعليمية، والمقابلات مع المعلمين والمتخصصين، بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة لتقييم فاعلية البرامج. كما استفاد الباحث من تجربته في الولايات المتحدة، حيث قام بزيارة مدارس وتحليل خدمات الانتقال، مما مكنه من مقارنة النموذج الأمريكي بالنموذج السعودي وتقديم توصيات قابلة للتطبيق لتحسين البرامج الانتقالية المحلية. أخيراً، تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في تعزيز جودة وفاعلية الخدمات الانتقالية في السعودية، بهدف تحسين الاندماج الاجتماعي والمهني والاستقلال المعيشي للطلاب ذوي الإعاقة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الانتقالية، التحديات، الطلاب ذوي الإعاقة، المدارس السعودية،

نموذج مقترح.

Analysis of the Reality and Challenges of Transition Services for Students with Disabilities in Saudi Schools: Towards a Proposed Developmental Model

Dr. Saeed Alei Almalki

Associate Professor of Special Education

Department of Special Education, College of Education, King Saud University

Abstract:

Transitional services for students with disabilities in Saudi secondary schools began approximately ten years ago, around 2015. However, studies have shown that these services suffer from a lack of effectiveness and a limited impact on the future lives of students with disabilities. This study aims to achieve four main objectives: 1) to study the pioneering American experience in providing transitional services and analyze the factors that contributed to its success, 2) to review the historical development of transitional services in Saudi Arabia and analyze the current situation, 3) to critique and analyze the challenges faced by the current model of transitional services in Saudi Arabia, and 4) to propose a model for improving these services based on global best practices. The researcher employed a comprehensive research methodology that includes several phases, starting with an evaluation of the current state of transitional programs in Saudi secondary schools, focusing on the gaps and challenges they face. The study then analyzed advanced global models, such as the American experience, to benefit from best practices and adapt them to the local context. The methodology also involved an extensive review of relevant scientific literature and government reports. Additionally, field research methods were used, such as site visits to educational institutions, interviews with teachers and specialists, and direct observation to assess the effectiveness of the programs. The researcher also benefited from his experience in the United States, where he visited schools and analyzed transitional services, enabling him to compare the American model with the Saudi model and offer practical recommendations to improve local transitional programs. Ultimately, this study seeks to contribute to enhancing the quality and effectiveness of transitional services in Saudi Arabia, with the goal of improving the social and professional integration and independent living of students with disabilities in the future.

Keywords: Transitional services, challenges, students with disabilities, Saudi schools, proposed model.

المقدمة

تُعَدُّ الخدمات الانتقالية أحد الأعمدة الأساسية في النظام التعليمي التي تهدف إلى دعم الطلاب ذوي الإعاقة خلال فترة انتقالهم من التعليم إلى الحياة المستقلة والمهنية. إنها تمثل نقطة محورية لتمكين هؤلاء الطلاب من التكيف مع الحياة ما بعد المدرسة، سواء في مجالات التعليم العالي، أو التوظيف، أو المشاركة المجتمعية، أو العيش باستقلالية. ومن هنا، تصبح هذه الخدمات حجر الزاوية لتأمين مستقبل هؤلاء الطلاب، وضمان أن تكون لديهم الفرصة لتحقيق كامل إمكاناتهم. ففي دراسة Frentzel et. al. (2021)، تم التأكيد على أن الخدمات الانتقالية لا تقتصر فقط على توفير المهارات والمعرفة اللازمة، بل تعمل على تمكين الطلاب من اتخاذ قرارات حاسمة تؤثر بشكل عميق على حياتهم المستقبلية.

وتشمل الخدمات الانتقالية مجموعة من المجالات الأساسية مثل التعليم، والتوظيف، والمشاركة المجتمعية، حيث تركز بشكل خاص على تطوير المهارات الحياتية والاجتماعية التي تسهم في تحقيق الاستقلالية. وفي هذا السياق، يعد التوظيف أحد أبرز الأهداف التي تسعى هذه الخدمات لتحقيقها، من خلال تقديم التدريب المهني والإرشاد الوظيفي، وهو ما يساعد الطلاب على دخول سوق العمل والاندماج فيه بفعالية. وفقاً لدراسة (Alnahdi 2016)، فإن توفير برامج تدريبية مخصصة تلبي احتياجات الطلاب من ذوي الإعاقة يُعزز من فرصهم للحصول على وظائف مستدامة وملائمة.

وعلاوة على ذلك، تتطلب المرحلة الانتقالية من الطلاب ذوي الإعاقة أيضاً دعماً اجتماعياً وعاطفياً لمساعدتهم في التكيف مع التغيرات النفسية والاجتماعية التي قد تواجههم بعد التخرج (آل ناصر والمالكي، ٢٠٢١). في هذا السياق، يشير Carlson et. al. (2019) إلى أن التعاون بين المعلمين، المستشارين، الأخصائيين الاجتماعيين، والأسر يعد عاملاً محورياً في تصميم وتنفيذ خطط الانتقال المتكاملة التي تتناسب مع احتياجات كل طالب بشكل فردي. إن إشراك الأسرة والمجتمع في هذه العملية يسهم في توفير بيئة داعمة تؤدي إلى تحسين فرص الطلاب في التكيف والنجاح في الحياة بعد المدرسة.

تكتسب هذه الخدمات أهمية خاصة في الدول التي تسعى إلى تعزيز الشمولية الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة. في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يتماشى هذا مع رؤية ٢٠٣٠ التي تركز على تعزيز دور الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، مما

يتطلب تطوير وتحسين البرامج الانتقالية لتلبية احتياجاتهم المتزايدة. وفقاً لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (٢٠٢٠)، يُعتبر تحسين هذه البرامج جزءاً أساسياً من تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من دخول سوق العمل والمشاركة الفعالة في المجتمع. إجمالاً، يُعدُّ تعزيز فاعلية الخدمات الانتقالية أمراً حيوياً في تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من الانتقال بنجاح إلى مرحلة ما بعد التعليم. يتطلب ذلك تطوير برامج شاملة تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخاصة، مما يعزز فرصهم في تحقيق النجاح المهني والاجتماعي والمساهمة الفعالة في المجتمع. إن تحسين هذه الخدمات سيكون له الأثر الكبير على حياتهم المستقبلية، وبالتالي، فإن التركيز على هذه القضية يعد مسؤولية مشتركة بين جميع الجهات المعنية.

المشكلة البحثية:

على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتحسين دعم الطلاب ذوي الإعاقة، إلا أن البرامج الانتقالية التي تهدف إلى تسهيل انتقالهم إلى الحياة المستقلة والمهنية ما زالت تواجه تحديات عديدة تؤثر على فعاليتها. تتمثل أبرز هذه التحديات في قصور برامج التأهيل التي تواجه احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة بعد التخرج من المدرسة، إضافة إلى ضعف التنسيق بين القطاعات التعليمية، المهنية، والحكومية (Almalki, 2021). هذه الإشكاليات وغيرها تساهم في تعميق الفجوات القائمة في دمج الطلاب ذوي الإعاقة في المجتمع وسوق العمل (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٠).

يمكن تقييم فعالية الخدمات الانتقالية بشكل موضوعي من خلال التركيز على جانبين أساسيين. الأول يتعلق بالتعليم الجامعي، حيث يُطرح السؤال حول نسبة الطلاب ذوي الإعاقة الذين يكملون تعليمهم الجامعي مقارنة بنظرائهم من غير ذوي الإعاقة. الثاني يتعلق بالتوظيف، حيث يتم مقارنة نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تمكنوا من الحصول على وظيفة مقارنة بنظرائهم من غير ذوي الإعاقة. على مستوى التعليم الجامعي، للأسف لا يوجد احصائيات تكشف لنا عن هذا الجانب. أما على مستوى التوظيف، أيضاً لا يوجد احصائيات دقيقة، ولكن تشير بعض المصادر إلى أن نسبة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة لا تزال منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة بالأشخاص غير المعاقين. تفصيلاً، تشير الاحصائيات إلى أن تقريباً ١٣٪ فقط من مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة موظفون، بينما تبقى النسبة الأكبر من دون

وظائف (صحيفة الوطن، ٢٠٢٣). تعكس هذه الفجوة الكبيرة في فرص العمل لذوي الإعاقة الحاجة الماسة إلى تحسين وتطوير البرامج الانتقالية في المدارس لتوفير الفرص المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات بعد التخرج.

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية، وهي:

١. دراسة التجربة الأمريكية كنموذج عالمي رائد في تقديم الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة وتحليل العوامل التي أسهمت في نجاح هذه التجربة.
٢. استعراض التطور التاريخي للخدمات الانتقالية المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس السعودية، مع تسليط الضوء على الوضع الحالي لهذه الخدمات من خلال تحليل السياسات والممارسات المتبعة في المدارس.
٣. تحليل نقدي لنموذج الخدمات الانتقالية الحالي في المدارس السعودية، وتحديد التحديات والصعوبات التي تواجه هذا النموذج وتحد من تطوره.
٤. تقديم نموذج مقترح لتطوير الخدمات الانتقالية في المدارس السعودية استناداً إلى أفضل الممارسات في النموذج الأمريكي مع مراعاة خصوصية النظام التعليمي في السعودية.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من كونه يعالج قضية حيوية تتعلق بتحسين البرامج الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية. فهذه البرامج تمثل نقطة تحول حاسمة في تمكين الطلاب من الانتقال إلى الحياة المستقلة والمهنية. تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على الفجوة الحالية في هذه الخدمات، خاصة فيما يتعلق بنقص البرامج التأهيلية التي تلبي احتياجاتهم المتنوعة (الشمري والدوسري، ٢٠٢١؛ الدوسري والمالكي، ٢٠١٨). من خلال هذا البحث، سيتم تقديم رؤى وحلول عملية تهدف إلى تحسين فعالية هذه البرامج وتعزيز التكامل بين القطاع التعليمي والقطاعات الأخرى ذات العلاقة. علاوة على ذلك، يتماشى هذا البحث مع أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي

للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يساهم في دمجهم بشكل فعال في المجتمع وتمكينهم من الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق العمل.

المنهج البحثي للدراسة

تم اعتماد منهجية بحثية شاملة في هذه الدراسة، حيث تضمنت عدة مراحل تهدف إلى دراسة وتقييم دقيق للبرامج الانتقالية الحالية والخدمات المقدمة ضمن هذه البرامج في مدارس المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية. بدأت الدراسة بتقييم الوضع الراهن للبرامج والخدمات الانتقالية في المدارس السعودية، مع التركيز على الفجوات والتحديات التي تواجهها هذه البرامج في تحقيق أهدافها. بعد ذلك، تم تحليل ودراسة النماذج العالمية المتقدمة المتعلقة بالبرامج والخدمات الانتقالية في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف الاقتداء بأفضل الممارسات وتكييفها لتطوير نموذج تحويلي يناسب السياق المحلي في المدارس السعودية. تم تنفيذ هاتين الخطوتين من خلال إجراء مراجعة موسعة للأدبيات العلمية المحلية والدولية في مجال البرامج والخدمات الانتقالية. شملت هذه المراجعة تحليل المنشورات الأكاديمية المتخصصة، التقارير الحكومية، والوثائق السياسية ذات الصلة، مما ساعد في تكوين فهم شامل ومتكامل حول الموضوع، واستكشاف الأساليب الفعالة التي يمكن تطبيقها في المدارس السعودية.

تم أيضاً اعتماد مجموعة من الأساليب البحثية الميدانية لجمع البيانات في هذه الدراسة، حيث شملت الزيارات الميدانية للمدارس، والمقابلات مع المعلمين والمتخصصين، بالإضافة إلى استخدام أسلوب الملاحظة. في هذا السياق، قام الباحث بزيارة العديد من مدارس المرحلة الثانوية في مدينة الرياض على مدى ثماني سنوات من عمله كأستاذ جامعي في قسم التربية الخاصة بجامعة الملك سعود. ساهمت هذه الزيارات الميدانية بشكل كبير في فهم طبيعة البرامج الانتقالية المتبعة في المدارس، حيث أتاحت الفرصة للتفاعل المباشر مع المعلمين والمتخصصين وأصحاب الشأن في هذا المجال. كما تم من خلالها مناقشة التحديات التي تواجه هذه البرامج، إضافة إلى تقييم فاعليتها في دعم الطلاب ذوي الإعاقة. من خلال الملاحظة المباشرة، تم رصد كيفية تطبيق البرامج الانتقالية على أرض الواقع وتأثيرها المباشر على

الطلاب، مما أتاح للباحث جمع بيانات دقيقة وشاملة تسهم في تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتحسين هذه البرامج في المستقبل.

أخيراً، تمكن الباحث من الاطلاع عن كثب على شكل البرامج والخدمات الانتقالية التي يتم تقديمها في المدارس الأمريكية، التي تعد من الدول الرائدة في هذا المجال. تم ذلك خلال فترة دراسة الباحث لمرحلتى الماجستير والدكتوراة في تخصص التربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خصص الباحث جزءاً كبيراً من دراسته لتحليل الخدمات الانتقالية، والقيام بالزيارات الميدانية للمدراس، الأمر الذي مكنه من مقارنة النموذج الأمريكي مع الوضع الحالي القائم في السعودية وتقديم رؤى مقترحة لتحسين البرامج الانتقالية المحلية.

الخدمات الانتقالية: النموذج الأمريكي

الخلفية التاريخية

بدأت الخدمات الانتقالية في الولايات المتحدة الأمريكية في التطور استجابةً للاعتراف المتزايد بحقوق الأفراد ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والعمل والحياة المستقلة. في منتصف القرن العشرين، كان التعليم الخاص يقتصر في الغالب على تقديم خدمات أساسية للطلاب ذوي الإعاقة، دون أن يُعطى اهتمام كافٍ لتحضيرهم للحياة بعد التخرج. إلا أن السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين شهدت تحولات هامة في الفكر التعليمي والاجتماعي، متأثرة بالحركات الحقوقية التي نادى بتمكين الأفراد ذوي الإعاقة وتعزيز السياسات العامة التي تضمن لهم حقوقهم. كانت نقطة التحول الرئيسية في هذا السياق هي إصدار قانون تعليم جميع الأطفال المعاقين (Education for All Handicapped Children Act – EAHCA) عام ١٩٧٥، الذي يُعرف الآن بقانون الأفراد ذوي الإعاقة في التعليم (Individuals with Disabilities Education Act – IDEA). ضمن هذا القانون، تم التأكيد على حق جميع الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم العام المجاني والمناسب، وشمل توفير خدمات تأهيلية لدعمهم طوال فترة دراستهم. مع ذلك، لم يتطرق القانون في بداياته بشكل واضح إلى التحضير للمرحلة التي تلي التخرج، مما أتاح المجال لتطوير سياسات إضافية في هذا المجال (Zirkel, 2018).

في الثمانينيات، بدأت الجهود تتجه بشكل أكبر نحو تحسين النتائج طويلة الأجل للأفراد ذوي الإعاقة. كان التقرير الصادر عن وزارة التعليم الأمريكية في عام ١٩٨٤ بعنوان "تحسين النتائج

للطلاب ذوي الإعاقة" من أبرز المحفزات لهذه الجهود، حيث أكد على أهمية توفير خدمات انتقالية تركز على التعليم العالي، التدريب المهني، والحياة المستقلة. كرد فعل على هذه الاحتياجات، تم تعديل قانون EAHCA في عام ١٩٩٠ ليصبح قانون الأفراد ذوي الإعاقة في التعليم (IDEA) ، الذي عرّف بشكل رسمي الخدمات الانتقالية وألزم المدارس بإعداد خطط انتقالية لكل طالب معاق بدءًا من سن ١٦ عامًا (Zirkel, 2018).

القوانين والتشريعات الأمريكية المتعلقة بالخدمات الانتقالية

هناك العديد من القوانين والتشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعنى بتعليم وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. هذه القوانين الفيدرالية، الصادرة عن الحكومة الأمريكية، تهدف إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تكافؤ الفرص لهم في المجالات التعليمية والتأهيلية (Rowe et al., 2021). وزارة التعليم الأمريكية تلعب دورًا محوريًا في هذا السياق، حيث تُشرف على تنفيذ هذه القوانين لضمان وصول الأفراد ذوي الإعاقة إلى خدمات تعليمية وتأهيلية شاملة وعادلة. تشمل مهام وزارة التعليم الأمريكية ما يلي (Kohler et al., 2016):

١. مراقبة الامتثال: الإشراف على تنفيذ القوانين وضمان التزام المؤسسات التعليمية بها.
 ٢. الدعم الفني: توفير الإرشادات والمساعدات التقنية للمؤسسات التعليمية لتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
 ٣. تمويل البرامج: تخصيص الموارد المالية لدعم الخدمات الانتقالية والبرامج التي تعزز التكامل الكامل للأفراد ذوي الإعاقة داخل المجتمع.
- من بين القوانين الفيدرالية البارزة التي تتناول الخدمات الانتقالية للأشخاص ذوي الإعاقة، عدد من القوانين التي يمكن تلخيص أهمها في الجدول رقم ١ لتوضيح نطاقها وأهدافها. هذه القوانين تعكس التزام الولايات المتحدة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم في المجتمع بشكل فعال (U.S. Department of Education, 2021) .

جدول رقم ١

القوانين الفدرالية الأمريكية التي تتعلق بالخدمات الانتقالية

أسم القانون بالعربي	أسم القانون بالإنجليزي	التاريخ	النطاق	الخدمات الانتقالية	المستفيدون
قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة	Individuals with Disabilities Education Act (IDEA)	١٩٧٥	يركز قانون IDEA على توفير التعليم المجاني والمناسب لجميع الطلاب ذوي الإعاقة من عمر ٣ إلى ٢١ عامًا	- خطة انتقالية عند سن ١٦ عامًا . - تحديد الأهداف الأكاديمية والمهنية المستقبلية وخطوات تحقيقها	الطلاب من عمر ٣ إلى ٢١ عامًا
القانون الأمريكي لذوي الإعاقة	Americans with Disabilities Act (ADA)	١٩٩٠	يهدف إلى القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم، العمل، وخدمات النقل	- توفير تسهيلات معقولة لدعم الانتقال من التعليم إلى سوق العمل أو أي نشاط آخر	جميع الأشخاص ذوي الإعاقة
قانون إعادة التأهيل لعام ١٩٧٣ (القسم ٥٠٤)	Rehabilitation Act of 1973 (Section 504)	١٩٧٣	يحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والأنشطة التي تتلقى تمويلًا فيدراليًا	- دعم الطلاب للانتقال من البيئة التعليمية إلى المهنية أو الأكاديمية	الطلاب والمؤسسات التعليمية
قانون تحسين القوى العاملة	Workforce Innovation and Opportunity Act (WIOA)	٢٠١٤	يعزز فرص العمل والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة	- برامج تدريبية وتوظيفية للشباب . - دعم الشباب لتلبية متطلبات سوق العمل	الشباب والبالغون ذوو الإعاقة

مفهوم الخدمات الانتقالية وفقاً لوزارة التعليم الأمريكية من نقاط القوة في القانون الأمريكي أنه تم الحديث عن الخدمات الانتقالية بشكل دقيق ومفصل مما جعل ذلك واضح ولا يقبل التأويل لدى المتخصصين. في البداية، استعرض قانون IDEA مصطلح الخدمات الانتقالية وذكر التشريعات الخاصة به. يُعرّف IDEA (2004) مصطلح الخدمات الانتقالية على أنها:

(أ) مجموعة من الأنشطة المنسقة لطفل ذو إعاقة التي:

(١) تم تصميمها لتكون ضمن عملية موجهة نحو النتائج، تركز على تحسين التحصيل الأكاديمي والوظيفي للطفل ذو الإعاقة لتسهيل انتقال الطفل من المدرسة إلى الأنشطة ما بعد المدرسة، بما في ذلك التعليم ما بعد الثانوي، التعليم المهني، العمل المتكامل (بما في ذلك العمل المدعوم)، التعليم المستمر وتعليم الكبار، خدمات الكبار، الحياة المستقلة، أو المشاركة المجتمعية؛

(٢) تعتمد على احتياجات الطفل الفردية، مع مراعاة نقاط قوة الطفل وتفضيلاته واهتماماته؛ وتشمل: (i) التعليم؛ (ii) الخدمات المساندة؛ (iii) الخبرات المجتمعية؛ (iv) تطوير الأهداف المهنية وأهداف الحياة بعد المدرسة للكبار؛ (v) إذا كان مناسباً، اكتساب مهارات الحياة اليومية وتقديم تقييم مهني وظيفي .

(ب) تعتبر خدمات الانتقال للأطفال ذوي الإعاقة إما تعليمياً خاصاً إذا تم تقديمها كتعليم مصمم خصيصاً، أو خدمة مساندة إذا كانت تهدف إلى مساعدة الطفل ذي الإعاقة في الاستفادة من التعليم الخاص.

أيضاً، حسب القانون الأمريكي IDEA، تم ذكر الشروط التالي والتأكيد عليها: (١) يجب أن يبدأ تقديم الخدمات الانتقالية وإضافتها إلى البرنامج التربوي الفردي عند بلوغ الطالب سن ١٦ عاماً على الأقل، أو قبل ذلك إذا كانت احتياجات الطالب تتطلب ذلك، (٢) يتم تحديث الأهداف الانتقالية كجزء من الخطة التربوية الفردية (IEP) سنوياً، مع استمرار هذه الخدمات حتى التخرج أو بلوغ الطالب سن ٢١ عاماً (IDEA, 2004)، (٣) تتضمن الخدمات الانتقالية مجموعة من الأنشطة التي تُخطط بعناية بناءً على احتياجات الطالب وأهدافه المستقبلية، ومنها:

أ. التوجيه المهني: إرشاد الطلاب نحو فرص العمل المناسبة، بما يشمل التدريب الميداني والتجارب العملية.

- ii. التدريب الوظيفي: تعليم الطلاب مهارات العمل الأساسية التي تعزز قدرتهم على الاندماج في بيئات العمل.
- iii. التخطيط للحياة المستقلة: تدريب الطلاب على إدارة شؤونهم اليومية مثل التنقل، إدارة المال، والرعاية الذاتية.
- iv. التعاون مع الوكالات الخارجية: العمل مع وكالات التأهيل المهني ومراكز العمل والمنظمات المجتمعية لتقديم خدمات متخصصة تدعم الطلاب ذوي الإعاقة.

طريقة تقديم الخدمات الانتقالية في المدارس الأمريكية

تهدف الخدمات الانتقالية في المدارس الأمريكية إلى دعم الطلاب ذوي الإعاقة أثناء انتقالهم من مرحلة التعليم المدرسي إلى مرحلة ما بعد الثانوية، والتي قد تشمل التعليم الجامعي، التدريب المهني، أو الحياة المستقلة. يتم توفير هذه الخدمات وفقاً لما ينص عليه قانون التعليم للأفراد ذوي الإعاقة (IDEA)، الذي يضمن حقوق هؤلاء الطلاب في الحصول على تعليم مناسب وخدمات دعم تُسهم في تسهيل انتقالهم إلى هذه المراحل الهامة من حياتهم (Bakken, 2019). وتشمل طريقة تقديم الخدمات الانتقالية على الخطوات التالية وفقاً لـ (Mazzotti & Plotner, 2016)، وتم اختصارها في الشكل رقم ١.



الشكل رقم ١

خطوات تقديم الخدمات الانتقالية في المدارس الأمريكية

(١) **تقييم الاحتياجات الانتقالية:** تبدأ عملية تقديم الخدمات الانتقالية بتقييم شامل لاحتياجات الطالب. يتم ذلك من خلال إجراء اختبارات قياس القدرات، مقابلات فردية، واستبيانات متخصصة لتحديد نقاط القوة والتحديات التي يواجهها الطالب، وتحديد الرغبات والميول. يهدف هذا التقييم إلى جمع المعلومات اللازمة لوضع خطة انتقالية مخصصة تلبي احتياجات الطالب وتساعد على تحقيق أهدافه المستقبلية.

(٢) **تطوير خطة الانتقال:** بناءً على نتائج التقييم، يتم وضع خطة انتقال فردية (Individualized Transition Plan - ITP) تعكس أهداف الطالب الأكاديمية، المهنية، والاجتماعية، والاستقلالية. تُصمم الخطة بالتعاون بين الطالب، الأسرة، والمعلمين لضمان توافقها مع اهتمامات الطالب وطموحاته. تشمل الخطة أيضاً تحديد المهارات التي يجب تطويرها والخدمات اللازمة لدعم تحقيق هذه الأهداف. أخيراً، أسرة الطالب لها دور في جميع مراحل تقديم الخدمات الانتقالية.

(٣) **تقديم الخدمات الانتقالية:** بعد وضع الخطة، يتم تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصممة لدعم الطالب في رحلته الانتقالية. تشمل هذه الخدمات برامج التدريب المهني، ورش العمل لتطوير المهارات الحياتية مثل إدارة الوقت والمال، وفرص التدريب العملي أو العمل الجزئي. يتم تنفيذ هذه الخدمات بالتنسيق مع وكالات التوظيف، الكليات، أو المؤسسات المجتمعية لضمان تكامل الجهود وتقديم الدعم المطلوب.

(٤) **التنسيق بين الجهات المختلفة:** يتطلب تقديم الخدمات الانتقالية تعاوناً وثيقاً بين الجهات المعنية، بما في ذلك المدارس، وكالات التوظيف، المؤسسات التدريبية، والمنظمات المجتمعية. يتمثل الهدف من هذا التنسيق في ضمان توفير الموارد والخدمات التي يحتاجها الطالب بشكل متكامل. يؤدي هذا التعاون إلى خلق شبكة دعم فعالة تساعد الطالب على تحقيق الاستقلالية والاندماج في المجتمع. هذا التعاون مع المؤسسات المختلفة يكون خلال تواجده الطالب في المدرسة، ويكون أيضاً عند تسليم الطالب للمؤسسات المجتمعية عند تخرجه من المدرسة.

(٥) **المراجعة المستمرة:** تُعد المراجعة المنتظمة للخطة الانتقالية ضرورية لضمان توافقها مع احتياجات الطالب المتغيرة. يتم تقييم تقدم الطالب دورياً وتحديث الخطة بناءً على نتائج هذا

التقييم. تتيح هذه المراجعات فرصة للتعديل والتطوير بما يعزز من فعالية الخطة ويسهم في تحقيق الأهداف المحددة بشكل أفضل.

خصائص نموذج الخدمات الانتقالية في المدارس الأمريكية

عند دراسة نموذج الخدمات الانتقالية في المدارس الأمريكية، نجد بأن النموذج الأمريكي ينفرد ببعض الخصائص التي تجعله مختلفاً عن أي نموذج آخر. المقصود بالخصائص هنا هي الجوانب أو السمات الأساسية التي تصف كيفية تنظيم وتقديم الخدمات الانتقالية. الشكل رقم ٢ يبين هذه الخصائص.



الشكل رقم ٢

خصائص النموذج الأمريكي للخدمات الانتقالية

(١) **فردية الخدمات:** يُبنى نموذج الخدمات الانتقالية على تقييم احتياجات كل طالب بشكل فردي، حيث يتم تصميم خطة تربوية فردية (IEP) تتناسب مع قدراته وأهدافه المستقبلية. كما يُركّز على إشراك الطالب في تحديد أهدافه واتخاذ قراراته، مع تشجيعه على تنمية مهارات القيادة الذاتية مثل تحديد الأهداف وحل المشكلات.

- (٢) **البدا المبكر:** في العديد من الولايات الأمريكية، يتم البدء في التخطيط للانتقال للطلاب في عمر ١٤ سنة، ويتم البدء في تنفيذ الخطة الانتقالية والطلاب في عمر ١٦ وفقاً للقانون.
- (٣) **شمولية الخدمات:** يتناول النموذج جميع الجوانب المرتبطة بعملية الانتقال، بما يشمل التعليم العالي، التوظيف، المهارات الحياتية، والاندماج في المجتمع، كما تشمل الخدمات التدريب المهني، الإرشاد الوظيفي، والتطوير الشخصي.
- (٤) **الشراكة بين الأطراف المعنية:** يعتمد النموذج على التعاون بين المدارس، الأسر، المؤسسات المجتمعية الربحية (مثل المطاعم التجارية)، والمؤسسات الغير ربحية (مثل جمعيات التأهيل المهني للمعاقين). أيضاً، يتم تعزيز الشراكة بين هذه الأطراف لضمان تقديم خدمات متكاملة تدعم انتقال الطالب بسلاسة.
- (٥) **المرونة:** يُعدّ النموذج مرناً في تصميم وتنفيذ الخدمات، حيث يتم تعديل خطة الانتقال دورياً لتلبية الاحتياجات المتغيرة للطلاب، ويأخذ في الاعتبار السياقات الفردية والاجتماعية لكل طالب.
- (٦) **التقييم المستمر:** يتم إجراء تقييم دوري لمراجعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الانتقالية، وتُستخدم البيانات المستخلصة من التقييمات لتحديث الخطة وضمان فاعلية الخدمات المقدمة.
- (٧) **الالتزام بالقوانين والتشريعات:** يلتزم النموذج بتوفير الخدمات الانتقالية وفقاً لقانون التعليم للأفراد ذوي الإعاقة (IDEA)، الذي يضمن حصول الطلاب على حقوقهم في التعليم الداعم والتخطيط الانتقالي.
- مميزات النموذج الأمريكي في تقديم الخدمات الانتقالية**
- يتميز النموذج الأمريكي ببعض المميزات في الخدمات الانتقالية التي إلى حد كبير لا توجد في أي نموذج آخر. المقصود بالمميزات هنا هي الفوائد أو النتائج التي تعزز من فعالية النموذج وتُظهر كيف يحقق هذا النظام أهدافه بشكل أفضل. فيما يلي أبرز مميزات هذا النموذج، والتي تم اختصارها في الشكل رقم ٣.



الشكل رقم ٣

مميزات النموذج الأمريكي في تقديم الخدمات الانتقالية

- (١) إعداد شامل للحياة المستقبلية: تسعى الخدمات الانتقالية إلى تجهيز الطلاب ذوي الإعاقة للانتقال إلى مرحلة ما بعد الثانوية من خلال تطوير مهاراتهم الأكاديمية، المهنية، والحياتية، بهدف تمكينهم من العيش باستقلالية وتحقيق حياة منتجة.
- (٢) دمج مجتمعي فعال: تُركز هذه الخدمات على تعزيز اندماج الطلاب في المجتمع، سواء في بيئات العمل، التعليم العالي، أو الأنشطة المجتمعية، مما يعزز شعورهم بالانتماء والمساهمة الفعالة في المجتمع.
- (٣) توفير فرص التدريب العملي: تُقدّم فرص تدريب عملي تُساعد الطلاب على اكتساب خبرات مهنية عملية تعزز من جاهزيتهم لدخول سوق العمل وتمكنهم من تطبيق ما تعلموه في بيئات حقيقية.
- (٤) دعم مهارات الاستقلالية: تُركّز الخدمات على تعليم الطلاب مهارات حياتية ضرورية مثل إدارة الوقت، التخطيط المالي، والاعتماد على النفس، مما يُساهم في تحقيق استقلاليتهم وقدرتهم على إدارة شؤونهم.

٥) تعزيز الثقة بالنفس: تهدف الخدمات الانتقالية إلى رفع مستوى الثقة بالنفس لدى الطلاب من خلال إشراكهم في أنشطة تعليمية وتجريبية تُبرز قدراتهم وتُعزز شعورهم بالكفاءة والنجاح.

٦) مرونة التنفيذ: تتميز الخدمات الانتقالية بالمرونة في تصميم وتنفيذ الخطط، مما يسمح بتكييفها وتعديلها لتناسب احتياجات كل طالب بشكل فردي ومخصص وفقاً لظروفه وأهدافه الشخصية.

٧) استدامة الدعم: يركز على بناء شبكة دعم مستدامة للطلاب من خلال الربط بين خدمات المدرسة وخدمات المجتمع التي تستمر بعد انتهاء التعليم الثانوي.

الخدمات الانتقالية: النموذج السعودي

الجانب التاريخي

تم البدء بتقديم الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية تقريباً في عام ٢٠١٥ (Alnahdi, 2016). حيث بدأت وزارة التعليم بتوفير خدمات الانتقال لأول مرة في المدارس السعودية، وذلك استجابةً لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة في المرحلة الثانوية. كان الهدف الأساسي لهذه الخدمات هو تيسير عملية انتقال هؤلاء الطلاب من التعليم المدرسي إلى مرحلة التعليم العالي أو سوق العمل، مما يساعدهم على التأقلم مع الحياة ما بعد المدرسة (Frentzel et. al., 2021). قبل عام ٢٠٠٥، كانت الخدمات للطلاب ذوي الإعاقة تركز بشكل أساسي على توفير تعليم في مدارس عامة أو معاهد متخصصة، وكانت الخدمة التعليمية تقتصر غالباً على تعليم المهارات الأكاديمية الأساسية. لكن مع زيادة الوعي بأهمية إعداد هؤلاء الطلاب لمستقبلهم الوظيفي أو الأكاديمي، بدأت المملكة العربية السعودية في تقديم خدمات انتقالية تهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات الحياتية والعملية التي تساعدهم في الاندماج في المجتمع بعد التخرج (الشمري والدوسري، ٢٠٢١).

القوانين والتشريعات السعودية المتعلقة بالخدمات الانتقالية

بالحديث عن القوانين والتشريعات التي تم إصدارها من وزارة التعليم بخصوص تقديم الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس، نجد بأن "الدليل التنظيمي للتربية الخاصة" هو المصدر القانوني الوحيد الذي تحدث عن تقديم خدمات انتقالية للطلاب ذوي الإعاقة. هذا الدليل تم إصداره من قبل وزارة التعليم، وجاء بهدف توضيح السياسات والإجراءات التنظيمية

المتعلقة بالتربية الخاصة، وتقديم إطار عمل يساعد على تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة. تعتبر النسخة الأولى هي الأصدار الأول للدليل، والنسخة الثانية هي النسخة المحدثة للدليل.

النسخة الأولى: تم الموافقة على إصدارها من قبل وزير التعليم في ذلك الوقت عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م حيث قام بإعداده الأمانة العامة للتربية الخاصة تحت مسمى "القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة". الفصل الخامس من هذه النسخة خُصص بشكل كامل عن موضوع البرامج الانتقالية والتأهيل. تم الحديث فيه عن هدف البرامج الانتقالية، تحديد البرامج الانتقالية وأنواعها، هدف التأهيل، وهدف برامج الإرشاد المهني. جميع هذه المواضيع تم التطرق لها بشكل عام في صفحتين ونصف فقط (من المادة رقم ١٤ إلى المادة رقم ٢١). هذه النسخة تحدثت عن البرامج الانتقالية في عام ٢٠٠١ بينما لم يتم تقديم الخدمات الانتقالية في المدارس تقريباً حتى عام ٢٠١٥ (القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، ٢٠٠١).

النسخة الثانية: تم تطوير وتحديث النسخة الأولى من الدليل وتم إصدار النسخة الثانية من قبل وزارة التعليم وشارك في إعداد هذه النسخة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام المعروف بأسم "تطوير" عام ٢٠١٦. النسخة الثانية من الدليل تنقسم لقسمين: (١) "الدليل التنظيمي للتربية الخاصة، ٢" (الدليل الإجرائي للتربية الخاصة). تم التطرق للخدمات الانتقالية بشكل بسيط جداً حيث تم ذكر الهدف من الخطة الانتقالية؛ "تهدف إلى العمل على إعداد الفرد ذي الإعاقة للانتقال من مرحلة أو من بيئة إلى أخرى (المراحل الدراسية الثلاث، ما بعد المرحلة الثانوية دراسياً أو مهنيًا، بيئات العمل العامة)، وتدرج البرامج الانتقالية ضمن الخطة التعليمية الفردية المعدة لكل طالب ويقوم معدو الخطة بتحديد طبيعة هذه البرامج وكيفية تقديمها ومدتها ومدى استفادة الفرد منها" (الدليل التنظيمي للتربية الخاصة، ٢٠١٥، ص: ٢٨). بالإضافة إلى ذلك، تم الإشارة في المادة التاسعة إلى "التشكيلات الوظيفية" التي تشمل أدواراً مختلفة، مثل أخصائي التأهيل المهني، مع تحديد المهام المتعلقة بهذا الدور. وفي نهاية الدليل، تم إرفاق نموذج خطة انتقالية يتكون من صفحة واحدة (الدليل الإجرائي للتربية الخاصة، ٢٠١٥).

بإيجاز، يمكن القول بأنه توجد بعض القوانين والتشريعات في المملكة العربية السعودية التي تتعلق بالأفراد ذوي الإعاقة، إلا أن هذه القوانين تظل عامة في نطاقها. ويتعلق الحديث هنا بالقوانين والتشريعات الخاصة بالخدمات الانتقالية، بما في ذلك التدريب والتأهيل للطلاب ذوي

الإعاقة خلال مراحلهم الدراسية. تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين لا تزال ضعيفة وغير مفصلة، حيث يتم تناولها بشكل مقتضب ومحدود.

نوع الطلاب ذوي الإعاقة الذين يتلقون تعليمهم في مدارس التعليم العام

قبل الحديث عن المستفيد الحالي من الخدمات الانتقالية في مدارس التعليم العام، يجب أن نحدد أولاً فئات الإعاقة التي يسمح لها بتلقي تعليمها في مدارس التعليم العام وذلك ضمن مراحلها التعليمية الرئيسية الثلاثة: الابتدائي، المتوسط، والثانوي. إلى حد ما، خمسة فئات رئيسية من ذوي الإعاقة يسمح لها بتلقي تعليمها في مدارس التعليم العام، وهم الطلاب ذوي: صعوبات التعلم، الإعاقة الفكرية، اضطراب طيف التوحد، الإعاقة السمعية وضعيفي السمع، الإعاقة البصرية وضعيفي البصر (Alnahdi, 2020).

لفهم هذه النقطة بالتفصيل، سأقوم بتوضيح التالي. أولاً، يتم تضمين جميع الطلاب المصنفين من ذوي صعوبات التعلم في مدارس التعليم العام، حيث يتواجدون في الصفوف الدراسية بجانب الطلاب الذين ليس لديهم إعاقة. ثانياً، يتلقى الطلاب الذين يعانون من الإعاقة الفكرية، التوحد، الإعاقة السمعية، والإعاقة البصرية بدرجة بسيطة ومتوسطة تعليمهم في فصول خاصة ملحقه بمدارس التعليم العام. ثالثاً، الطلاب الذين يعانون من إعاقات شديدة سواء فكرية أو سمعية أو أي إعاقة أخرى، يتم تعليمهم في معاهد متخصصة خارج مدارس التعليم العام. أخيراً، يلاحظ وجود برامج بشكل كبير لبعض فئات الإعاقة في مدارس التعليم العام مقارنة بفئات أخرى. على سبيل المثال، تنتشر برامج تربية خاصة ملحقه بمدارس التعليم العام للطلاب ذوي صعوبات التعلم والإعاقة الفكرية بشكل أكبر وأكثر من برامج تربية خاصة للطلاب ذوي الإعاقة السمعية والبصرية (Almalki, 2021).

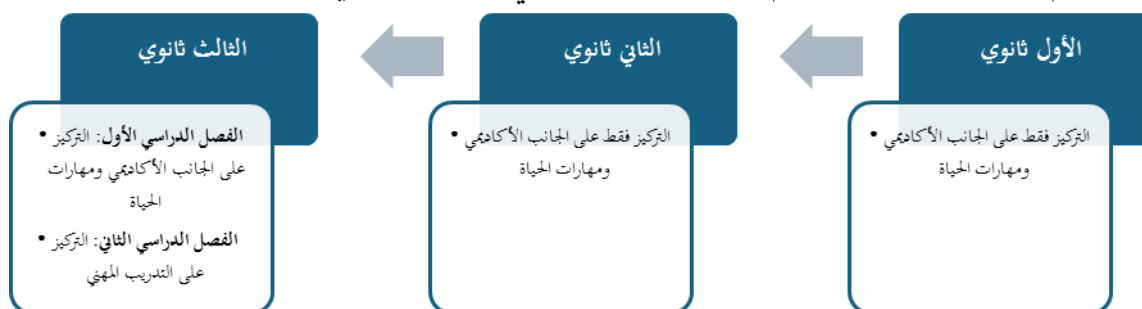
المستفيد الحالي من الخدمات الانتقالية

فيما يتعلق بالخدمات الانتقالية المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، تجدر الإشارة إلى بعض النقاط الأساسية. أولاً، لا يتم توفير أي خدمات انتقالية للطلاب ذوي الإعاقة خلال المراحل التعليمية الابتدائية والمتوسطة. ثانياً، تُقدم الخدمات الانتقالية حصرياً في المرحلة الثانوية، حيث يقتصر تقديم الخدمات الانتقالية على فئة واحدة من الطلاب وهي فئة الطلاب ذوي الإعاقة الفكرية. أما بقية الفئات الأخرى من ذوي الإعاقة، فلا يتم تقديم خدمات انتقالية لهم إطلاقاً، وأن وجد، فأنها جهود فردية. وأخيراً، من الضروري الإشارة إلى أن الطالبات

ذوات الإعاقة لا يتم توفير أي نوع من الخدمات الانتقالية لهن في المدارس، بمعنى آخر الخدمات الانتقالية للطلاب الذكور فقط (السعيد والمالكي، ٢٠٢٢).

طريقة تقديم الخدمات الانتقالية حالياً في المدارس السعودية

للتذكير مرة أخرى، يتم تقديم خدمات انتقالية للطلاب الذكور من ذوي الإعاقة الفكرية فقط. في المرحلة الثانوية، يستمر الطلاب ذوي الإعاقة في نفس العملية التي كانوا يتبعونها في المدارس الابتدائية والمتوسطة. الطلاب في الصفين الأول والثاني ثانوي يتلقون مقررات تعليمية تركز بشكل أساسي على تعليم المهارات الأكاديمية والمهارات الحياتية. في الصف الثالث ثانوي، تطلب وزارة التعليم من جميع المدارس الثانوية العامة بدء تقديم خدمات الانتقال للطلاب ذوي الإعاقة (المالكي، ٢٠١٨). على وجه التحديد، خلال الفصل الدراسي الأول من الصف الثالث ثانوي، يجب على المدارس تدريس مقرر دراسي باسم "التهيئة المهنية"، التي لها كتابها الخاص الصادر من وزارة التربية والتعليم، والذي يُسمى أيضاً باسم "التهيئة المهنية". يُدرّس هذا المقرر مهارات العمل، مثل المهارات الاجتماعية لبيئة العمل، مهارات الاتصال، مهارات العمل الجماعي، ومهارات إدارة الوقت. في الفصل الدراسي الثاني من الصف الثالث ثانوي، تطلب وزارة التربية من المدارس تدريب الطلاب ذوي الإعاقة على مهنة؛ حيث يتوقف الطلاب عن حضور الدروس في المدرسة ويبدأون ما يُعتبر تدريباً عملياً بدوام كامل، يمتد من الساعة ٨:٠٠ صباحاً حتى الساعة ١:٠٠ مساءً، خمسة أيام في الأسبوع لمدة فصل دراسي كامل، وغالباً يكون التدريب في محلات السوبر ماركت، مثل أسواق العثيم وشركة بنده (Almalki, 2021). الشكل رقم ٤ يختصر مراحل تقديم الخدمات الانتقالية في المرحلة الثانوية.



الشكل رقم ٤

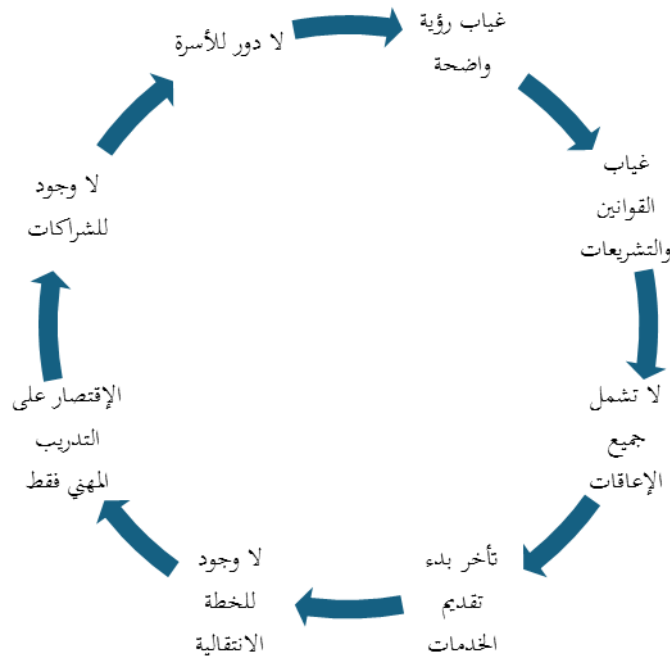
مراحل تقديم الخدمات الانتقالية

نقد النموذج السعودي الحالي للخدمات الانتقالية

رغم أن الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة بدأت في السعودية متأخرة، ألا أننا ممكن أن نقول أن هذه الخدمات في طريقها للتطور والتحسين. في هذا القسم، سيقوم الباحث بالتالي: (١) نقد النموذج الحالي للخدمات الانتقالية في المدارس، (٢) إظهار التحديات التي تواجه هذا النموذج من التطور في تقديم الخدمات.

نقد نموذج الخدمات الانتقالية الحالي

بالنظر بشكل عام لنموذج للخدمات الانتقالية الحالي في المدارس، يمكن القول بأنه لا يوجد فلسفة ولا رؤية واضحة تم بناء عليها رسم الشكل الحالي للخدمات الانتقالية في المدارس السعودية. الموجود حالياً هي فقط محاولات لتقديم خدمات انتقالية تتعلق بالجانب المهني للطلاب ذوي الإعاقة الفكرية في المدارس. بتحليل النموذج الحالي للخدمات الانتقالية، يمكن نقد النموذج في الجوانب التالية والتي تم تلخيصها في الشكل رقم ٥:



الشكل رقم ٥

نقد نموذج الخدمات الانتقالية الحالي

(١) غياب وجود فلسفة ورؤية واضحة لنموذج الخدمات الانتقالية

إنَّ الأساس الذي يُبنى عليه أي برنامج بشكل عام، وأي برنامج تعليمي بشكل خاص، هو وجود فلسفة ورؤية واضحة تحدد أهدافه ومبادئه. في برامج التربية الخاصة، تعد الفلسفة والرؤية جزءًا حيويًا في توجيه تصميم وتطوير هذه البرامج بما يتوافق مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة. بينما يتضمن الدليل التنظيمي لبرامج التربية الخاصة رؤية تنظيمية عامة لمجال التربية الخاصة ككل، إلا أنه يفتر إلى وجود فلسفة ورؤية واضحة ومحددة لمستقبل البرامج الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة. وهذا الغياب يعكس نقصًا في التوجه الاستراتيجي لهذه البرامج، مما قد يحد من فعاليتها في تحقيق تكامل الطلاب ذوي الإعاقة في المجتمع الأكاديمي والمهني.

(٢) غياب القوانين والتشريعات المتعلقة بالخدمات الانتقالية

يُعد غياب القوانين والتشريعات الواضحة والمحددة من أبرز التحديات التي تواجه تقديم الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة. هذه الخدمات تعد جزءًا أساسيًا في دعم هؤلاء الطلاب أثناء انتقالهم من مرحلة تعليمية إلى أخرى، أو من التعليم إلى الحياة العملية، حيث تُسهم في تسهيل عملية دمجهم الاجتماعي والمهني. ومع ذلك، تكمن المشكلة في غياب تنظيم قانوني دقيق يحدد كيفية تقديم هذه الخدمات. تتضح هذه المشكلة من خلال النقاط التالية:

١. لا يوجد قانون خاص بالخدمات الانتقالية: الدليل التنظيمي لبرامج التربية الخاصة الصادر من وزارة التعليم هو المرجع القانوني الوحيد الذي يتم الاحتكام إليه لأي أمر يتعلق بمجال التربية الخاصة. هذا الدليل تضمن إشارة عامة حول الخدمات الانتقالية، لكنه لا يُعد قانونًا واضحًا أو مفصلاً. يُمكن وصفه فقط كتتظيم عام لا يتسم بالتحديد المطلوب. ففي هذا الدليل، تم ذكر مصطلح الخدمات الانتقالية بصورة مقتضبة، مع ذكر الهدف العام منها في سطرين ونصف فقط، دون تقديم تعريف دقيق أو إطار عمل متكامل يوضح كيفية تطبيق هذه الخدمات. كما تم إرفاق نموذج للخطة الانتقالية في نهاية الدليل، ولكنه يظل غير كافٍ. هذا النقص في التفاصيل يشير إلى وجود فراغ قانوني فيما يتعلق بحماية حقوق الطلاب ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على الدعم المستمر والمتكامل خلال مراحل انتقالهم المختلفة. إن غياب القوانين الخاصة بالخدمات الانتقالية يؤدي إلى عدم استقرار الإجراءات المعتمدة، مما يعرقل عملية ضمان حقوق الطلاب بشكل فعال.

ii. لا يوجد مفهوم محدد للخدمات الانتقالية: يفتقر النظام التعليمي الحالي إلى تعريف دقيق وموحد لمصطلح الخدمات الانتقالية في التشريعات. على الرغم من أن العديد من التشريعات تشير إلى أهمية تقديم هذه الخدمات، فإنها لا تحدد بوضوح ما هي هذه الخدمات وكيفية تقديمها. هذا الغموض في المفهوم يخلق تفاوتاً كبيراً في فهم وتفسير الخدمات بين العاملين في المجال التربوي، مما يترتب عليه تباين في تطبيقها بين المؤسسات التعليمية المختلفة. بينما تشدد بعض القوانين على ضرورة تقديم هذه الخدمات، إلا أن عدم تحديد مفهوم واضح لها يعوق قدرة المدارس والجهات المعنية على تطبيقها بفعالية. علاوة على ذلك، فإن التشريعات الحالية تفتقر إلى تقديم آليات عملية توضح الخطوات والإجراءات المطلوبة من المدارس لتنفيذ هذه الخدمات بطريقة منظمة وفعالة. كما أن المسؤوليات المحددة للأطراف المعنية مثل المعلمين، أولياء الأمور، والإدارات المدرسية، غير واضحة، مما يخلق فجوة في التنفيذ ويؤثر سلباً على جودة الدعم المقدم للطلاب خلال مراحل انتقالهم.

٣ الخدمات الانتقالية لا تشمل جميع الطلاب ذوي الإعاقة

من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث، نجد أن الخدمات الانتقالية يتم تقديمها للطلاب ذوي الإعاقة الفكرية فقط. لا يوجد خدمات انتقالية تُقدم للطلاب ذوي الإعاقات الأخرى، مثل الطلاب ذوي: صعوبات التعلم، التوحد، الإعاقة السمعية وضعيفي السمع، الإعاقة البصرية وضعيفي البصر (Alnahdi, 2020). هذا التفاوت في تقديم الخدمات يعكس نقصاً واضحاً في شمولية النظام التعليمي الحالي، حيث لا يتم تقديم الدعم الكافي والمتكامل لجميع فئات الطلاب ذوي الإعاقة. من جهة أخرى، تكمن المشكلة الأكبر في حقيقة أن الخدمات الانتقالية التي تُقدم تُخصص بشكل حصري للطلاب الذكور فقط، مما يعني أن الطالبات ذوات الإعاقة لا يحصلن على هذه الخدمات في المدارس على الإطلاق. هذه الممارسات تبرز تمييزاً صارخاً بين الجنسين في تقديم الخدمات، مما يزيد من تعقيد التحديات التي تواجه الفتيات ذوات الإعاقة، ويقلل من فرصهن في الحصول على الدعم والتوجيه اللازمين للتنقل بسلاسة بين المراحل التعليمية أو إلى الحياة العملية.

٤ يبدأ تقديم الخدمات الانتقالية متأخراً

للأسف، تبدأ خدمات الانتقال للطلاب ذوي الإعاقة في السنة الأخيرة من دراستهم، أي في الصف الثالث الثانوي، عندما يكون الطالب في عمر ١٨ عاماً. (Almalki et al., 2021).

هذا التوقيت المتأخر في تقديم الدعم الانتقالي يُعتبر من أبرز المشكلات التي تؤثر على نجاح عملية الانتقال، إذ إن هذه الخدمات تُقدّم في وقت متأخر جدًا لتلبية احتياجات الطلاب في مراحلهم المبكرة، وهو ما يحرمهم من الاستفادة القصوى من هذه الخدمات في مراحل مبكرة من حياتهم الدراسية. إن تأخير تقديم الخدمات الانتقالية إلى السنة الأخيرة من الدراسة لا يعكس فقط نقصًا في التخطيط الاستراتيجي، بل يؤدي أيضًا إلى شعور الطلاب وأسرهم بالضغط والارتباك في وقتٍ حساس من حياتهم، حيث تكون القرارات المتعلقة بالمستقبل بحاجة إلى وقت كافٍ من التفكير والاستعداد.

٥) لا يوجد خطة انتقالية لكل طالب

من المؤسف القول إن جميع الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس يتلقون خطة انتقالية واحدة يتم تطبيقها بشكل موحد على جميع الطلاب، دون مراعاة لاحتياجاتهم الفردية. هذه الخطة الانتقالية لا تأخذ في اعتبارها نقاط قوة الطالب، أو نقاط ضعفه، أو ميوله ورغباته الشخصية. نتيجة لذلك، تقتصر الخدمات المقدمة إلى تخصيص يلبي احتياجات كل طالب بشكل فردي، مما يؤدي إلى نقص في الفاعلية في تحقيق أهداف الانتقال.

٦) تقديم الخدمات الانتقالية يقتصر على التدريب المهني فقط

كما هو معروف، تهدف الخدمات الانتقالية إلى توفير الدعم الشامل للطلاب ذوي الإعاقة، لضمان انتقالهم الناجح من المرحلة التعليمية إلى الحياة العملية أو الجامعية (آل ناصر والمالكي، ٢٠٢١). إلا أنه من الملاحظ أن تقديم هذه الخدمات في العديد من المدارس يقتصر بشكل كبير على التدريب المهني فقط، دون أن يشمل جوانب أخرى أساسية في عملية التأهيل الشامل. هذا التوجه الضيق يقتصر على تأهيل الطالب للحصول على وظيفة فقط، ويغفل الجوانب التعليمية والاجتماعية الأخرى التي تعتبر بنفس القدر من الأهمية. تقديم التدريب المهني بشكل حصري يترك فجوة كبيرة في تهيئة الطلاب لمرحلة التعليم العالي، مما يحد من فرصهم في متابعة دراساتهم الجامعية أو الانخراط في مجالات أكاديمية متخصصة تتناسب مع إمكانياتهم.

٧) ضعف التنسيق والشاركة مع القطاعات الأخرى

كما تم الحديث عنه سابقًا، يقتصر التدريب المهني في الغالب على الطلاب ذوي الإعاقة الفكرية، بينما لا يتلقى الطلاب ذوو الإعاقات الأخرى أي تدريب مهني. في المعتاد، يُقدّم

التدريب المهني للطلاب ذوي الإعاقة الفكرية بالشراكة مع بعض الجهات التجارية، وغالبًا ما تقتصر هذه الشراكات على الأسواق الغذائية المركزية. هذا التوجه المحدود في الشراكات يحد من فرص الطلاب في اكتساب مهارات مهنية متنوعة تتناسب مع احتياجات سوق العمل المتغير والمتعدد. ففي الوقت الذي يتم فيه تدريب بعض الطلاب على مهارات قد تقتصر على مجالات معينة، مثل البيع والتجزئة في الأسواق، يغيب التنوع في القطاعات الأخرى التي قد توفر فرصًا تدريبية متكاملة (العكيل والمعقل، ٢٠٢٤). على سبيل المثال، كان من المفترض أن تشمل الشراكات مجالات مهنية متنوعة مثل مراكز صيانة السيارات، المطاعم، النوادي الرياضية، والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن توفر بيئات تدريبية مناسبة تتناسب مع ميول الطلاب واحتياجاتهم الفردية. للأسف، لا توجد جهود كافية لتعزيز التنسيق بين المدارس ومجموعة متنوعة من القطاعات الأخرى التي يمكن أن تسهم في تطوير مهارات الطلاب ذوي الإعاقة.

علاوة على ذلك، يقتصر التعاون مع هذه القطاعات في الغالب على المدن الكبيرة فقط، حيث توجد المزيد من الفرص التدريبية والشراكات مع المؤسسات التجارية والخدمية. أما في المدن الصغيرة والقرى، فغالبًا ما يغيب التنسيق مع القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى عدم توفير فرص تدريب مهني للطلاب ذوي الإعاقة في هذه المناطق (السعيد والمالكي، ٢٠٢٤). هذا التفاوت في تقديم الفرص التدريبية بين المناطق الحضرية والريفية يعزز من الفجوة في تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من اكتساب المهارات التي تؤهلهم للمشاركة الفعالة في سوق العمل، ويزيد من التحديات التي يواجهونها في الحصول على وظائف مستدامة ومناسبة.

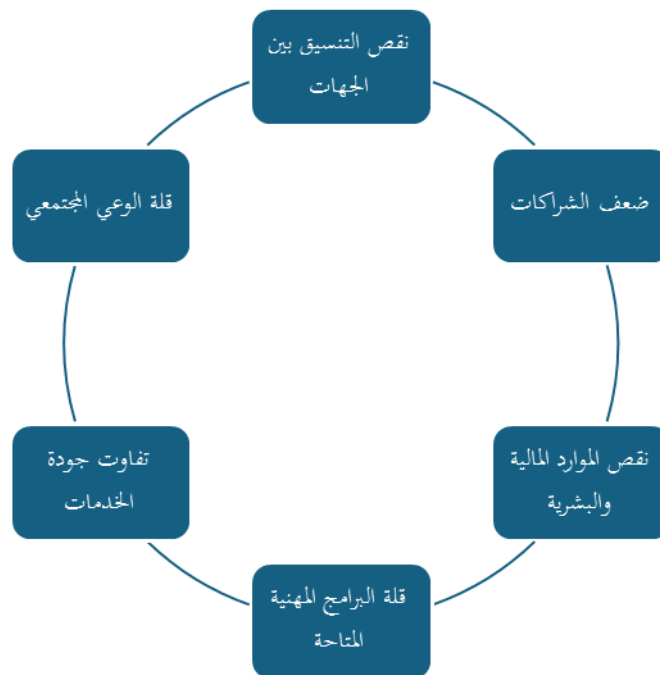
٨) ضعف التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور فيما يخص التخطيط للانتقال

من خلال الأبحاث والزيارات الميدانية والملاحظات التي أجراها الباحث، بالإضافة إلى الاستفسارات مع المعلمين، يمكن القول بوضوح إن هناك غيابًا تامًا لدور الأسرة في عملية التخطيط للانتقال لأبنائهم. يتضح من خلال هذه الملاحظات أن التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور فيما يتعلق بالتخطيط للانتقال لا يُعتبر عنصرًا أساسيًا في العملية التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة. في معظم الحالات، لا يتم إشراك الأسرة بشكل فعال في مناقشة الاحتياجات الخاصة للطلاب، أو في تحديد الأهداف والخطط الانتقالية التي تواكب إمكانياتهم واهتماماتهم (الكلباني، ٢٠٢٣). هذا الضعف في التعاون بين المدرسة والأسرة يؤدي إلى فجوة كبيرة في دعم الطالب

خلال مراحل الانتقال المختلفة. فالأسر تمثل جزءاً أساسياً من حياة الطالب وتطويره الشخصي والاجتماعي. عدم إشراك أولياء الأمور يعني غياب الرؤية الموحدة التي تجمع بين فهم المدرسة لاحتياجات الطالب وتوقعات الأسرة ورغباتهم، مما قد يؤدي إلى عدم التوافق بين الخطة الانتقالية المعتمدة والاحتياجات الحقيقية للطالب.

التحديات في البرامج الانتقالية الحالية

رغم وجود خدمات انتقالية تقدمها المدارس، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر على فعالية هذه الخدمات. يوضح الشكل رقم ٦ هذه التحديات بشكل مختصر.



شكل رقم ٦

التحديات التي تقلل من فعالية الخدمات الانتقالية

(١) نقص التنسيق بين الجهات الحكومية

يشير هذا التحدي إلى غياب التنسيق الفعال بين الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية بتقديم الخدمات الانتقالية. على الرغم من أن وزارة التعليم تتحمل مسؤولية توفير هذه الخدمات للطلاب ذوي الإعاقة، إلا أن هناك تبايناً في التنسيق بينها وبين جهات حكومية أخرى مثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة (تليدي والقصاص، ٢٠٢١). هذه الجهات أيضاً تشارك في ملف الأشخاص ذوي الإعاقة وتقدم خدمات مختلفة تتعلق بهؤلاء

الأفراد. عدم وجود تنسيق وتكامل بين هذه الجهات الحكومية يؤدي إلى تداخل المهام وضعف التنسيق، مما يؤثر سلبيًا على تنفيذ البرامج الانتقالية بشكل متكامل وفعال. في هذا السياق، يمكن أن يسبب هذا الانفصال في العمل بين الجهات المعنية صعوبة في توفير الخدمات المناسبة والموارد الكافية للطلاب ذوي الإعاقة. على سبيل المثال، قد تقتصر بعض المدارس إلى توجيه اللازم بشأن كيفية دمج الطلاب في الحياة العملية بعد التخرج، وهو ما يمكن أن يُحسن إذا تم العمل بشكل مشترك مع وزارات أخرى تقدم خدمات التدريب المهني والدعم الاجتماعي.

٢) ضعف الشراكات مع القطاعات الربحية والغير ربحية

تتمثل التحديات في هذا المجال في غياب الشراكات الفعالة بين الجهات الحكومية، ممثلة في وزارة التعليم، وبين القطاعين الربحي وغير الربحي (العكيل والمعيقل، ٢٠٢٤؛ السعيد والمالكي، ٢٠٢٢). هذه الشراكات تُعد أساسية لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة وتعزيز فرص دعمهم في مرحلة الانتقال من التعليم إلى الحياة العملية. على المستوى الربحي، يمكن للقطاع الخاص (مثل أسواق العثيم) أن يساهم في توفير فرص تدريب عملي أو تأهيل مهني للطلاب، مما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة للمشاركة الفعالة في سوق العمل. أما على المستوى غير الربحي، فقد تكون الجمعيات الغير ربحية (مثل جمعية أسر التوحد)، التي تقدم برامج دعم متخصصة، جزءًا من الحلول المبتكرة لمساعدة هؤلاء الطلاب في التأقلم مع التحديات الاجتماعية والمهنية التي قد يواجهونها. تأسيس شراكات استراتيجية بين وزارة التعليم وهذه القطاعات يساهم في توفير بيئة تعليمية متكاملة، تدمج بين التعليم الأكاديمي والتأهيل المهني والاجتماعي. ويعتبر هذا التعاون أداة فعالة لتوسيع فرص دمج الطلاب ذوي الإعاقة في المجتمع وتحقيق فرص نجاح أكبر لهم في المستقبل.

٣) نقص الموارد المالية والبشرية

يعد نقص الموارد المالية والبشرية من أبرز التحديات التي تؤثر بشكل كبير على قدرة البرامج الانتقالية على تقديم خدمات فعالة وداعمة للطلاب ذوي الإعاقة. تتطلب هذه البرامج تمويلًا كافيًا لضمان توفير البنية التحتية الملائمة، مثل المعدات التكنولوجية المساعدة والتدريب المتخصص للمعلمين والمستشارين. كما تحتاج إلى طواقم عمل مدربة تأهيليًا، سواء من المعلمين أو من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، لتقديم الدعم المستمر للطلاب في مراحل الانتقال. في غياب هذه الموارد، تصبح البرامج الانتقالية عرضة للتقليص أو التوقف، مما يحد

من فرص الطلاب ذوي الإعاقة في الحصول على الدعم اللازم لتحقيق نجاحاتهم المستقبلية (الدوسري والشمري، ٢٠٢١). لذلك، من الضروري تخصيص ميزانيات واضحة ودعومات مستدامة لهذه البرامج لضمان استمراريته وتحقيق أهدافها. كما ينبغي تعزيز الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية لتأهيلها للتعامل مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة بشكل أفضل، مما يسهم في توفير بيئة تعليمية شاملة تلبي احتياجاتهم المتنوعة.

٤) قلة البرامج المهنية المتاحة

على الرغم من وجود بعض البرامج التدريبية الموجهة للطلاب ذوي الإعاقة، إلا أن قلة الفرص المهنية المتاحة لهم تُعد من أبرز العوامل التي تحد من قدرتهم على الاندماج الفعلي في سوق العمل. يقتصر العديد من هذه البرامج على تقديم التدريب النظري دون التركيز الكافي على توفير فرص التدريب العملي أو التجارب الميدانية التي من شأنها أن تعزز مهارات الطلاب وتجعلهم أكثر استعدادًا لمواجهة تحديات بيئة العمل. علاوة على ذلك، فإن محدودية البرامج المهنية لا تتوقف عند نقص الفرص التدريبية، بل تمتد أيضًا إلى قلة البرامج التي تركز على تطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل الحالي، مما يضع الطلاب ذوي الإعاقة في موقف غير متكافئ مقارنةً ببقية الفئات. وتظل فرص التوظيف المتاحة لهم ضئيلة بسبب ضعف هذه البرامج وعدم توافرها بشكل كافٍ في مختلف القطاعات (الشمري والغامدي، ٢٠٢٤).

٥) تفاوت جودة الخدمات الانتقالية بين المناطق

تُعد جودة الخدمات الانتقالية المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة من أبرز التحديات التي تعكس تفاوتًا كبيرًا بين المناطق الحضرية والمناطق الصغيرة أو الريفية. في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة، تتمتع هذه الخدمات بمستوى أعلى من الجودة والتنوع، حيث تتوفر فرص التدريب المهني المتقدمة، وكذلك الجمعيات والمؤسسات التي تهتم بتقديم الدعم والتوجيه للطلاب ذوي الإعاقة. على سبيل المثال، يمكن للطلاب ذوي الإعاقة الفكرية في مدينة الرياض الحصول على تدريب مهني في شركة خاصة، مما يمنحهم فرصة اكتساب المهارات العملية اللازمة لدخول سوق العمل. في المقابل، يواجه الطلاب في المدن الصغيرة أو القرى، مثل مدينة رفحاء، صعوبة في الوصول إلى نفس الفرص بسبب قلة الجمعيات المتخصصة في دعم ذوي الإعاقة في هذه المناطق. وقد تكون بعض المناطق قد تفتقر تمامًا إلى هذه المرافق، مما يحرم الطلاب في هذه

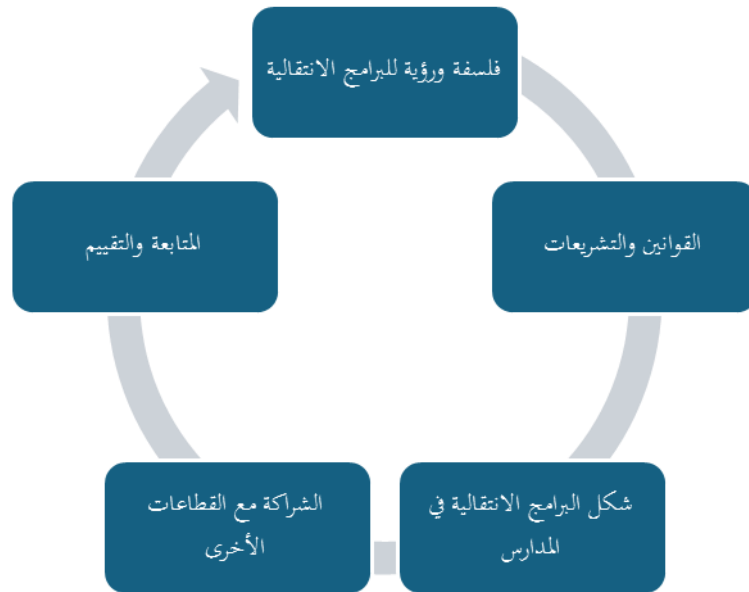
المناطق من التدريب المهني والفرص التي يتلقاها نظراؤهم في المدن الكبرى (السعيد والمالكي, ٢٠٢٢).

٦) قلة الوعي المجتمعي

يعد نقص الوعي المجتمعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أبرز التحديات التي تواجههم، على الرغم من أن تأثيره قد يبدو أقل مباشرة مقارنة بتحديات أخرى مثل نقص التنسيق بين الجهات المعنية أو قلة الموارد (الكلباني, ٢٠٢٣). من الضروري أن يدرك المجتمع أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمتلكون حقاً أساسياً في إتمام تعليمهم الجامعي، تماماً كأى فرد آخر. هذا الحق لا يقتصر فقط على التعليم، بل يشمل أيضاً الحق في الحصول على فرص عمل تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم، مما يعزز قدرتهم على العيش بشكل مستقل. إن غياب الوعي الكافي يؤدي إلى تجاهل احتياجات هذه الفئة في مختلف القطاعات، مما يساهم في استمرار الحواجز التي تحد من اندماجهم الفعّال في المجتمع. لذلك، من المهم تعزيز الثقافة المجتمعية التي تدعم هذه الفئة وتروج لفكرة المساواة والعدالة الاجتماعية، بما يساهم في تحسين جودة حياتهم وتحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية.

نموذج مقترح: أين نريد أن تكون الخدمات الانتقالية مستقبلاً؟

في هذه الجزئية، سأعرض تصوّراً أو نموذجاً مقترحاً لهيكل البرامج والخدمات الانتقالية التي أرى أنه يجب اعتمادها. هذا التصور قابل للتطوير والنقاش في المستقبل بناءً على المتغيرات والإمكانات المتاحة. يمكن تلخيص هذا النموذج في الجدول رقم ٧، والذي يقدم عرضاً شاملاً لما يمكن أن يشكّل الإطار العام لهذه الخدمات.



الشكل رقم ٧

نموذج مقترح لهيكل البرامج الانتقالية

(١) تطوير فلسفة ورؤية واضحة للخدمات الانتقالية

إن نجاح أي برنامج يعتمد بشكل أساسي على وجود فلسفة ورؤية واضحة توجه عمله (القلي، ٢٠١٥). لذلك، من الضروري أن تكون هناك فلسفة واضحة تهدف إلى دعم الطلاب ذوي الإعاقة في مراحل انتقالهم المختلفة، سواء إلى التعليم العالي أو سوق العمل. اقترح بأن يتم تصميم البرامج الانتقالية بناءً على فلسفة "توفير فرص متكافئة للطلاب ذوي الإعاقة لضمان انتقالهم السلس والناجح من مرحلة التعليم الثانوي إلى التعليم العالي أو سوق العمل". تهدف هذه الفلسفة إلى تمكين هؤلاء الطلاب من تحقيق إمكاناتهم الكاملة من خلال توفير الدعم المناسب والموارد التي تساهم في تعزيز استقلالهم الشخصي والاجتماعي. كما أن فلسفة الخدمات الانتقالية تشجع على التكامل والاحتواء المجتمعي، حيث يتم تزويد الطلاب بالأدوات والمهارات التي يحتاجونها ليكونوا مشاركين فعالين في المجتمع.

ايضاً، يُقترح بأن تنطلق الرؤية لهذه البرامج الانتقالية من خلق بيئة تعليمية شاملة تتيح لجميع الطلاب ذوي الإعاقة، سواء في التعليم الجامعي أو في سوق العمل، الانتقال بشكل سلس ومنظم إلى حياتهم المستقبلية، مع توفير برامج وخدمات انتقالية تركز على تمكينهم من بناء حياة مستقلة ومكتفية. نهدف إلى أن يصبح الطلاب ذوو الإعاقة قادرين على اتخاذ قراراتهم

المستقبلية بثقة، وأن يتوافر لهم الدعم الأكاديمي والمستقبلي الذي يتناسب مع احتياجاتهم الشخصية، مما يساهم في تطوير المجتمع من خلال دمجهم الفعّال في مختلف القطاعات.

٢) القوانين والتشريعات المتعلقة بالبرامج الانتقالية

القوانين والتشريعات المتعلقة بتدريب وتأهيل الطلاب ذوي الإعاقة في الدليل الحالي يمكن وصفها بأنها عامة وفضفاضة وغير محدده بشكل مناسب. لذلك، أعتقد بأن هناك جزئيات مفقودة في هذا الدليل بما يتعلق بالخدمات الانتقالية وخدمات التأهيل الطلبة ذوي الإعاقة. سأقوم هنا بالقتراح الجزئيات التي يجب أن يتم الحديث عنها في الدليل:

أولاً: إصدار قانون يتعلق بتقديم الخدمات الانتقالية: يجب أن يتم إصدار قانون واضح وصريح يلزم مدارس المرحلة الثانوية التي تحتوي على برامج تربية خاصة بتقديم الخدمات الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة. يجب أن يكون أسم القانون محدد بحيث يُصبح الأسم معروف لجميع المتخصصين والطلاب وأولياء الأمور. أقترح أن يتم تسمية هذا القانون بـ"قانون الانتقال الشامل للطلاب ذوي الإعاقة". أيضاً، يجب أن يتضمن هذا القانون تفصيل واضح للنقاط التالية:

i. يجب تحديد مفهوم الخدمات الانتقالية بشكل واضح وصريح في هذا القانون. يُقترح بأن يتم تشكيل مفهوم مماثل إلى حدّ ما لمفهوم الخدمات الانتقالية في قانون IDEA الأمريكي، والذي تم ذكره سابقاً.

ii. يجب أن ينص القانون على تحديد العمر أو السنة الدراسية كمعيار لبدء تقديم الخدمات الانتقالية للطلاب ذو الإعاقة. يُقترح أن يتم تحديد السنة الدراسية كنقطة انطلاق لهذه الخدمات، بحيث تكون بداية الصف الأول الثانوي هي الوقت المناسب لبدء تقديم هذه الخدمات. تحديد العمر كمعيار قد يؤدي إلى بعض الارتباك؛ على سبيل المثال، إذا تم تحديد ١٦ سنة كعمر محدد، فقد يصل الطالب إلى هذا العمر وهو في المرحلة المتوسطة، مما يترتب عليه الحاجة إلى تأهيل كوادر جديدة وتوفير موارد مالية إضافية لتقديم خدمات للطلاب في مرحلتين دراسيتين مختلفتين.

iii. يجب أن يُحدد القانون متى يجب أن يكون لدى كل طالب ذو إعاقة "خطة انتقالية" ويتم تضمينها في البرنامج التربوي الفردي الخاص بالطالب، وهو كما تم اقتراحه مسبقاً بأن يكون لدى الطالب خطة انتقالية بمجرد دخوله للصف الأول ثانوي.

- iv. يجب أن يحدد القانون بأن هناك نوعين من الخدمات الانتقالية يجب تقديمها في المدارس للطلاب ذوي الإعاقة: (١) الانتقال للتعليم العالي، (٢) الانتقال المهني إلى سوق العمل.
- v. يجب أن يُحدد القانون نوع الخدمات المساندة التي يحق للطلاب ذوو الإعاقة بالاستفادة منها بينما يتم إعداده للانتقال.

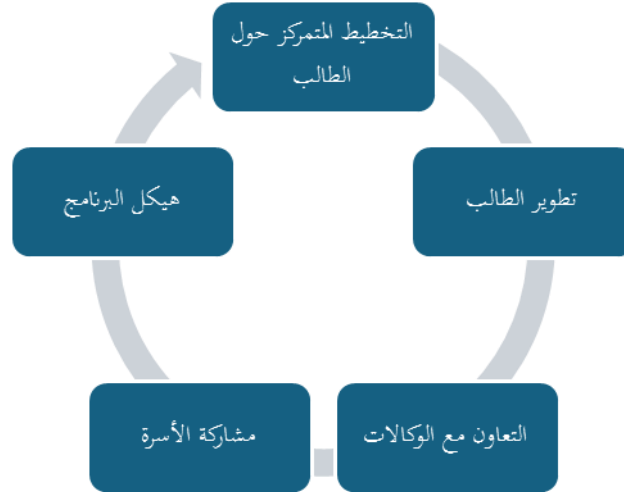
ثانياً: إقامة شراكات استراتيجية مع القطاعات الأخرى: يجب أن يُلزم القانون جميع إدارات التعليم بتوجيه مدارس المرحلة الثانوية بضرورة إقامة شراكات مع القطاع الربحي والقطاع الغير الربحي بهدف تدريب وتأهيل الطلاب ذوي الإعاقة.

ثالثاً: استحداث مسمى "أخصائي الانتقال" قانونياً: في ظل المتابعة المستمرة للممارسات التعليمية في المدارس الثانوية، تلاحظ أنه لا يوجد شخص محدد يتم التعرف عليه كمسؤول مباشر عن الإشراف والمتابعة لعملية الانتقال الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقة رغم وجود ذلك في الدليل التنظيمي. لذلك، من الضروري استحداث مسمى "أخصائي الانتقال" أو "منسق الانتقال" في كل مدرسة تضم برنامجاً مخصصاً للطلاب ذوي الإعاقة. سيكون هذا الأخصائي هو المسؤول عن تنظيم وتنسيق جميع جوانب الخدمات الانتقالية التي يتم تقديمها للطلاب ذوي الإعاقة، بما في ذلك متابعة تطورهم المهني والأكاديمي، وتقديم الدعم اللازم لهم أثناء فترة دراستهم وبعد تخرجهم. مهام أخصائي الانتقال تتعدد وتشمل التالي: تقييم احتياجات الطلاب وتصميم خطط انتقالية لهم، تنظيم التدريب المهني للطلاب، التوجيه والإرشاد، التواصل مع الجامعات والكليات للطلاب الذين يرغبون بأكمل تعليمهم الجامعي، التنسيق مع المؤسسات المختلفة، متابعة تنفيذ الخطط الانتقالية، وغيرها من المهام.

٣) شكل البرامج الانتقالية في المدارس

يُقترح على وزارة التعليم السعودية اعتماد نموذج الدكتور جيمس كوهلر، أستاذ التربية الخاصة الأمريكي، كنموذج أساسي لرسم هيكل البرامج الانتقالية في المدارس السعودية. وقد قدم كوهلر في عام ١٩٩٦ ورقة بحثية بعنوان Taxonomy for transition programming: A model for planning, organizing, and evaluating transition education, services, and programs ، التي تناول فيها نموذجاً يهدف إلى تسهيل انتقال الطلاب من التعليم المدرسي إلى الحياة ما بعد المدرسة، سواء في التعليم العالي أو سوق العمل أو المجتمع بشكل عام. يعتمد النظام التعليمي في الولايات المتحدة اليوم بشكل رئيسي على هذا النموذج

لتقديم خدمات الانتقال للطلاب، خاصة ذوي الإعاقة، لأن هذا النموذج يركز على التحضير الأكاديمي والاجتماعي والمستقبلي للطلاب. الشكل رقم ٨ يحتوي على نموذج كوهلر للانتقال.



الشكل رقم ٨

نموذج جيمس كوهلر لتحسين تجربة الانتقال إلى الحياة العملية أو التعليم العالي

- I. **التخطيط المتمركز حول الطالب:** التخطيط المتمركز حول الطالب يشكل الأساس في تصميم البرامج الانتقالية. يجب أن يكون الطالب في قلب عملية التخطيط، حيث تُحدد احتياجاته الشخصية وأهدافه المستقبلية. يشجع هذا النموذج الطلاب على تحديد مساراتهم التعليمية والمهنية بناءً على اهتماماتهم وقدراتهم الفردية. الهدف هنا هو ضمان تخصيص الموارد والفرص التي تتناسب مع احتياجات ورغبات كل طالب، مما يساهم في انتقال أكثر سلاسة وفعالية.
- II. **تطوير الطالب:** يركز هذا العنصر على تنمية مهارات الطالب الأكاديمية والاجتماعية والمهنية. يشمل ذلك تعزيز مهارات حل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتفاعل الاجتماعي، بالإضافة إلى بناء الثقة بالنفس. هذا التحضير الشامل يعد الطلاب بشكل جيد لمواجهة التحديات التي قد يواجهونها في التعليم العالي أو في سوق العمل، ويساهم في تيسير تكيفهم مع بيئات جديدة بعد التخرج.
- III. **التعاون مع الوكالات:** يعد التعاون بين مختلف الوكالات والمؤسسات التعليمية والمهنية والصحية جزءاً أساسياً من نجاح البرامج الانتقالية. يشمل هذا التنسيق بين المدارس، ووكالات

التوظيف، المنظمات المجتمعية، والمراكز الصحية لضمان تقديم الدعم الشامل للطلاب. يهدف هذا التعاون إلى تيسير الوصول إلى الموارد المختلفة، بما يساهم في تقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات الطلاب المتنوعة.

IV. مشاركة الأسرة: تلعب الأسرة دورًا حيويًا في نجاح البرامج الانتقالية. يجب أن تكون الأسرة جزءًا من العملية التعليمية واتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل الطالب. يساهم الدعم العاطفي والنفسي للأسرة في تعزيز قدرة الطالب على الانتقال من مرحلة إلى أخرى بسلاسة، كما يساعد في الحفاظ على استمرارية الدعم بعد التخرج. الهدف هنا هو تعزيز مشاركة الأسرة بشكل فعال لضمان بيئة داعمة للطلاب تساعد على النجاح المستمر.

V. هيكل البرنامج: يشمل هيكل البرنامج خصائص التنفيذ الفعال للكفاءة التعليمية والخدمات الانتقالية، ويشمل ذلك الفلسفة والتخطيط والسياسات والتقييم وتنمية الموارد. يركز هذا العنصر على تنظيم هيكل البرنامج بحيث يتسم بالمرونة والتكيف مع احتياجات الطلاب المختلفة. يشمل ذلك تطوير برامج تجمع بين التعليم النظري والتدريب العملي، مع مراعاة التنوع في الطلاب واختلافاتهم. الهدف هو توفير مسارات تعليمية مرنة تتيح لكل طالب الفرصة لتطوير مهاراته وتحقيق أهدافه.

٤) الشراكة مع القطاعات الأخرى

تعد عملية انتقال وتأهيل الطلاب ذوي الإعاقة من مرحلة التعليم الثانوي إلى ما بعده أمرًا معقدًا يتطلب تضافر الجهود بين المدرسة الثانوية والقطاعات المختلفة، سواء الربحية أو غير الربحية. لضمان نجاح هذه العملية، يجب أن تقوم الشراكة بين هذه الأطراف على أساس من التعاون الفعال والمنكامل. يمكن تقسيم الشراكة إلى قسمين رئيسيين: الشراكة مع القطاع الربحي والشراكة مع القطاع غير الربحي. تتمثل الشراكة مع القطاع الربحي في تعاون المدارس الثانوية مع الشركات والمؤسسات التجارية بهدف توفير فرص التدريب المهني للطلاب ذوي الإعاقة. تلعب الشركات مثل "أسواق العثيم" و"ماكدونالدز" دورًا حيويًا في تدريب الطلاب وتزويدهم بمهارات مهنية عملية على مدار السنوات الثلاث في المرحلة الثانوية. من خلال هذه الشراكات، يحصل الطلاب على خبرات عملية مباشرة تساعد على تطوير مهاراتهم المهنية، مما يزيد من فرصهم في الحصول على وظائف مستقبلاً ويعزز اندماجهم في سوق العمل.

أما الشراكة مع القطاع غير الربحي فتتمثل في التعاون مع الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة. تُعتبر هذه المؤسسات، (مثل الجمعية السعودية للإعاقة السمعية والجمعية الخيرية لصعوبات التعلم)، شريكاً مهماً في دعم الطلاب ذوي الإعاقة خلال فترة دراستهم وبعد تخرجهم. تسهم هذه الجمعيات في تقديم خدمات داعمة، تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، وتقديم ورش عمل لتطوير المهارات الحياتية التي تساهم في تأهيل الطلاب للمشاركة الفعالة في المجتمع. بعد تخرج الطلاب من المدرسة الثانوية، تتحمل الجمعيات غير الربحية مسؤولية متابعة حالة الطلاب وتقديم الدعم المستمر لهم لضمان انتقالهم السلس إلى سوق العمل أو استكمال تعليمهم في مستويات أعلى. بذلك، تظل هذه الجمعيات العنصر الأساسي في استدامة الدعم للطلاب على المدى الطويل.

٥ المتابعة والتقييم

تعد المتابعة والتقييم عنصرًا حيويًا في ضمان فعالية البرامج الانتقالية وتحقيق أهدافها. يجب أن يتم تحديد آلية واضحة لقياس تقدم الطلاب في جميع مراحل الانتقال، مع التركيز على الأبعاد الأكاديمية والاجتماعية والمهنية. يشمل ذلك تقييم مدى تطور مهارات الطلاب وقدرتهم على التكيف مع بيئات جديدة، سواء في التعليم العالي أو في سوق العمل. تتطلب هذه المرحلة استخدام أدوات قياس محددة لتتبع مدى تقدم كل طالب بناءً على خططهم الانتقالية الفردية. كما يجب أن يكون هناك تقييم مستمر لأداء البرنامج بأكمله لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. يمكن أن تشمل آليات التقييم جمع البيانات من مختلف الأطراف المعنية، مثل المعلمين، وأولياء الأمور، والطلاب أنفسهم، وكذلك المؤسسات المجتمعية والجامعات أو الشركات التي يتعامل معها الطلاب. الغرض من هذا التقييم هو تحسين البرامج وتعديلها إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى توفير تقارير دقيقة عن مدى نجاح الطالب في الانتقال إلى التعليم العالي أو سوق العمل، مما يساهم في تحسين الدعم الذي يحصل عليه الطلاب خلال هذه المرحلة.

الخاتمة

تعتبر الخدمات الانتقالية من العناصر الأساسية في دعم عملية تعليم الطلاب ذوي الإعاقة، حيث تساهم بشكل كبير في تسهيل انتقالهم من مرحلة التعليم إلى الحياة العملية. بدون هذه الخدمات، من المرجح أن يظل الوضع كما هو، مما يؤدي إلى أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة إما لا يكملون تعليمهم الجامعي، أو يجدون أنفسهم في وضع يعتمدون فيه على

رعاية أسرهم نتيجة عدم تمكنهم من الحصول على فرص عمل تتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم. إن غياب هذه الخدمات يُحرم الطلاب ذوي الإعاقة من الفرص المتساوية في المجتمع، ويؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والنفسية التي قد يواجهونها نتيجة شعورهم بالعزلة وعدم القدرة على الاستقلال. لذلك، يُعد من الضروري أن يدرك المسؤولون في وزارة التعليم، وفي القطاعات الحكومية الأخرى بشكل عام، أهمية هذه القضية، ويعملوا على تطوير وتنفيذ برامج وخدمات انتقالية فعّالة تُسهم في تيسير انتقال الطلاب ذوي الإعاقة إلى الحياة المهنية. عند توفير هذه الخدمات، يمكن للطلاب ذوي الإعاقة أن يحصلوا على تدريب مهني، وفرص عمل مناسبة، مما يعزز استقلاليتهم ويسهم في تحفيزهم على المشاركة الفاعلة في المجتمع. كما أن هذه البرامج تساهم في تقليل الأعباء النفسية والمادية على الأسر، وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة من الفرص والاندماج الاجتماعي. في هذا السياق، أرى أن النموذج الذي تم اقتراحه بالأعلى يشكل خطوة هامة للارتقاء بالخدمات الانتقالية في المدارس، ويعد أساساً مهماً يمكن البناء عليه لتحسين هذه الخدمات وتوسيع نطاق استفادة الطلاب ذوي الإعاقة منها في المستقبل.

المراجع:

المراجع العربية

- آل ناصر، معتز بالله، والمالكي، سعيد. (٢٠٢١). واقع الخدمات الانتقالية المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة الفكرية من وجهة نظر معلمهم في مدينة جازان. *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*, ١١(٣), ٢٢١-٢٤٨.
- العكيل، ياسر، والمعقل، إبراهيم. (٢٠٢٤). أثر برنامج تدريبي لتنمية المهارات المهنية للأفراد ذوي الإعاقة الفكرية في مكان العمل. *مجلة كلية التربية، أسبوط*, ٤٠(٤), ٦٩-٩٦.
- الدوسري، مبارك، والشمري، شيخة. (٢٠٢١). واقع الخدمات المساندة في البرامج الانتقالية للطلاب ذوي الإعاقة الفكرية بمعاهد وبرامج التربية الفكرية بمدينة الرياض. *مجلة كلية التربية، بورسعيد*, ٣٦(٣٦), ٦٧٥-٧٠٨.
- الدوسري، نورة، والمالكي، حسين. (٢٠٢٢). واقع التنسيق بين مُعلّمي ومشرفي التربية الفكرية في تقديم الخدمات الانتقالية في مدينة الرياض. *مجلة كلية التربية، أسبوط*, ٣٨(٣), ٢٩٥-٣٣٤.
- السعيد، خوله محمد، والمالكي، حسين علي. (٢٠٢٢). الشراكة بين المدارس الثانوية ومؤسسات المجتمع لتحسين مخرجات الطلاب ذوي الإعاقة الفكرية: الواقع والتطوير. *مجلة كلية العلوم التربوية والنفسية*, ١٩(٧٥), ٣٤-٦٣.
- الشمراي، عماد، والغامدي، مازن. (٢٠٢٤). التحديات التي تواجه معلمي الطلاب ذوي الإعاقة الفكرية في المرحلة الثانوية عند تقديم الخدمات الانتقالية بمدينة جدة. *مجلة البحوث التربوية والنوعية*, ٢٣(٢٣), ٣٦-٧٩.
- تليدي، جبران، والقصاص، حيان. (٢٠٢١). دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في رعاية الموهوبين بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين فيها. *مجلة كلية التربية، أسبوط*, ٣٧(٥), ٣٩٧-٤٧٣.

الكلباني، جوخة سالم. (٢٠٢٣). درجة وعي معلمين الطلبة ذوي الإعاقة الفكرية بالخدمات الانتقالية ومدى تضمينها في البرنامج التربوي الفردي ومعوقات تطبيقها. مجلة التربية الخاصة والتأهيل، ١٦ (٥٨)، ١٢٧-١٦٩.

القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة. (٢٠٠١). وزارة التربية والتعليم. تم الاسترجاع من

[القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة ١٤٢٢.pdf](https://www.moe.gov.sa/en/aboutus/aboutministry/RPRLibrary/pdf/الـتنظيـميـلـلـتربـيـةـالـخاصـة١٤٢٢.pdf).

الدليل التنظيمي للتربية الخاصة. (٢٠١٦). وزارة التربية والتعليم. تم الاسترجاع من <https://www.moe.gov.sa/en/aboutus/aboutministry/RPRLibrary/pdf/الـتنظيـميـلـلـتربـيـةـالـخاصـة٢٠١٦.pdf>.

الدليل الإجرائي للتربية الخاصة. (٢٠١٦). تم الاسترجاع من <https://moe.gov.sa/en/aboutus/aboutministry/RPRLibrary/pdf/الـتنظيـميـلـلـتربـيـةـالـخاصـة٢٠١٦.pdf>.

القللي، محمد السيد. (٢٠١٥). المعوقات النفسية للالتحاق بالجامعة الافتراضية وأساليب المواجهة وعوامل النجاح رؤية مستقبلية لتطوير التعليم الجامعي في العالم العربي. مجلة بحوث التربية النوعية، ٤٠ (٤٠)، ٢١٣-٢٥١.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠١٦). رؤية السعودية ٢٠٣٠. تم الاسترجاع من <https://www.hrsd.gov.sa/media-center/documents-and-reports/100520244>.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠١٦). التقرير السنوي لفرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية. تم الاسترجاع من

<https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2020-05/12052020.pdf>

صحيفة الوطن. (٢٠٢٣). ١٣٪ من الموظفين بالمملكة من ذوي الإعاقة. تم الاسترجاع من https://www.alwatan.com.sa/article/1147385?utm_source=chatgpt.com

صندوق تنمية الموارد البشرية هدف. (٢٠٢٠). تقرير حالة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل السعودي. تم الاسترجاع

من

<https://www.hrsd.gov.sa/empowering-people-special-needs>

المراجع الإنجليزية

- Alnahdi, G. (2016). Best practices in the transition to work services for students with intellectual disabilities: Perspectives by gender from Saudi Arabia. *International Journal of Special Education*, 31(3), n3.
- Alnahdi, G. (2020). Are we ready for inclusion? Teachers' perceived self-efficacy for inclusive education in Saudi Arabia. *International Journal of Disability, Development and Education*, 67(2), 182-193.
- Almalki, S. (2022). Transition services for high school students with intellectual disability in Saudi Arabia: Issues and recommendations. *International Journal of Developmental Disabilities*, 68(6), 880-888.
- Almalki, S., Alqabbani, A., & Alnahdi, G. (2021). Challenges to parental involvement in transition planning for children with intellectual disabilities: The perspective of special education teachers in Saudi Arabia. *Research in Developmental Disabilities*, 111, 103872.
- Bakken, J. P. (2019). Special education transition services for students with disabilities: An introduction. In *Special Education Transition Services for Students with Disabilities* (pp. 1-14). Emerald Publishing Limited.
- Test, D. W., Mazzotti, V. L., & Mustian, A. L. (2009). Improving transition outcomes for youth with disabilities.
- Carlson, S. R., Munandar, V. D., Wehmeyer, M. L., & Thompson, J. R. (2019). Special education transition services for students with extensive support needs. In *Special education transition services for students with disabilities* (Vol. 35, pp. 117-136). Emerald Publishing Limited.
- Frentzel, E., Geyman, Z., Rasmussen, J., Nye, C., & Murphy, K. M. (2021). Pre-employment transition services for students with disabilities: A scoping review. *Journal of Vocational Rehabilitation*, 54(2), 103-116.
- Kohler, P. D., Gothberg, J. E., Fowler, C., & Coyle, J. (2016). Taxonomy for

- transition programming 2.0: A model for planning, organizing, and evaluating transition education, services, and programs. National Technical Assistance Center on Transition: The Collaborative.
- Mazzotti, V. L., & Plotner, A. J. (2016). Implementing secondary transition evidence-based practices: A multi-state survey of transition service providers. *Career Development and Transition for Exceptional Individuals*, 39(1), 12-22.
- Rowe, D. A., Mazzotti, V. L., Fowler, C. H., Test, D. W., Mitchell, V. J., Clark, K. A., ... & Dean, C. (2021). Updating the secondary transition research base: Evidence-and research-based practices in functional skills. *Career Development and Transition for Exceptional Individuals*, 44(1), 28-46.
- Shogren, K. A., Wehmeyer, M. L., & Little, T. D. (2015). Self-determination and transition outcomes for students with disabilities.
- Pence, A. (2006). Teamwork and transition planning: Best practices and resources. Thoma, C. A., & Getzel, E. E. (2005). Evaluation of transition services for students with disabilities.
- U.S. Department of Education. (2004). Individuals with Disabilities Education Act (IDEA), 20 U.S.C. § 1400 et seq. <https://sites.ed.gov/idea/regs/b/a/300.43>
- U.S. Department of Education. (2021). *Federal laws related to transition services for individuals with disabilities*. <https://sites.ed.gov/idea/regs/b/a/300.43>
- Zirkel, P. A. (2018). An analysis of the judicial rulings for transition services under the IDEA. *Career Development and Transition for Exceptional Individuals*, 41(3), 136-145.